Distr.: General
19 April 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
الدورة الثامنة
جنيف، 1 و2 تموز/يوليه 2024
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الثانية والعشرون
جنيف، 3-5 تموز/يوليه 2024
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

موجز

يوفر الأونكتاد بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك للبلدان النامية، وفقاً للطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتشمل هذه الأنشطة مشاريع وطنية وإقليمية تتعلق بصياغة قوانين المنافسة وحماية المستهلك وتنفيذ المبادئ التوجيهية، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية والدعوة إلى خلق ثقافة المنافسة وتعزيز رفاه المستهلك.

وتقدم هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الفترة 2023-2024

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- الأونكتاد هو جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من مزايا الاقتصاد المعولم على نحو أكثر إنصافاً وفعالية، وإلى معالجة الآثار المحتملة لزيادة التكامل الاقتصادي، ويوفر في هذا الصدد البحوث والتحليلات، وييسر بناء توافق الآراء، ويقدم التعاون التقني. ويقدم الأونكتاد مساعدة تقنية تهدف إلى تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للمنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية وتعزيز قدرات المؤسسات، من أجل دعم البلدان النامية في تحسين مشاركتها في التجارة الدولية بطريقة مستدامة ومنصفة.

2- وتنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار 63/35 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980[(1)]، على أن التعاون على الصعيد الدولي ينبغي أن يشمل "القيام في إطار الأونكتاد، وغيره من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الأونكتاد، بتنفيذ أو تسهيل المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما للبلدان النامية"[(2)]. وتؤدي مجموعة المبادئ والقواعد دوراً مهماً في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولاحظت الجمعية العامة، في قرارها 182/52 المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 1997، أن مجلس التجارة والتنمية أوصى بتغيير اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المنشأ بوصفه الآلية المؤسسية المعنية بمجموعة المبادئ ليصبح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة[(3)].

3- وتتضمن النسخة المنقحة من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 186/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 فصلاً عن التعاون الدولي ينص على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم "بتشجيع وتيسير بناء القدرات في مجال أنماط الاستهلاك المستدامة"، وفصلاً عن إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك في إطار الأونكتاد للقيام بجملة أمور تشمل "تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك"[(4)].

4- وشدد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في قراره ألف، على "الدور الأساسي للأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك من خلال التعاون مع البلدان المستفيدة واتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة لتشجيع ثقافة المنافسة وحماية المستهلك وتوعية المستهلكين والشركات"؛ وطلب إلى الأونكتاد، في إطار ركن عمله المتعلق بالتعاون التقني "متابعة وتقييم أثر أنشطة التعاون التقني لتحسينها وزيادة تكييفها بما يلائم احتياجات المستفيدين وأولوياتهم" و"مواصلة استكشاف وتطوير العمل المشترك والتكميلي مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل تقديم مساعدة أمتن وأشد فعالية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"[(5)].

(1) ترد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في مرفق الوثيقة A/C.2/35/6.

(2) A/C.2/35/6، المرفق، الفرع واو، الفقرة 6.

(3) A/RES/52/182.

(4) A/RES/70/186.

(5) TD/RBP/CONF.9/9، الفصل الأول.

5- وجدد عهد بريدجتاون، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولايتيْ الأونكتاد في مجالي المنافسة وحماية المستهلك، بما في ذلك التعاون التقني[6].

6- وينص مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة، على أن الهدف الذي يسهم فيه البرنامج الفرعي 3 بشأن التجارة الدولية والسلع الأساسية هو "ضمان أن تمكن التجارة الدولية والسلع الأساسية من التنويع الاقتصادي والاقتصاد المستدام والمرن والتحولات المتعددة الأطراف اللازمة لإنشاء عالم أكثر شمولاً ومرونة واستدامة وازدهاراً من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء"، بما في ذلك الإجراءات التالية: "دعم اعتماد تشريعات وطنية وإقليمية بشأن المنافسة وحماية المستهلك وتحسينها وإنفاذها، من خلال أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية واستعراضات النظراء، ومساعدة الدول الأعضاء على استخدام هذه السياسات لتحقيق التنمية الشاملة بشكل أفضل وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى "زيادة اعتماد الدول الأعضاء للتشريعات والأطر المؤسسية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك وتنقيحها و/أو تنفيذها تنفيذاً فعالاً""[7].

7- وبالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس التجارة والتنمية، في دورته التاسعة والستين، على استراتيجية التعاون التقني التي تنص على أن التعاون التقني سيواصل مساعدة البلدان النامية، وسيظل مدفوعاً بالطلب، ويتكيف مع الفرص والتحديات الجديدة، مثل الفرص والتحديات الناجمة عن الجائحة، في ميداني التجارة والتنمية والقضايا المترابطة، بما يتماشى مع التحولات التي أبرزها ميثاق بريدجتاون. وتركز الاستراتيجية على تنمية القدرات باتباع نهج موجه نحو تحقيق النتائج، من أجل زيادة أثر الأنشطة إلى أقصى حد. وينطوي ذلك على التعاون الوثيق مع المستفيدين وشركاء التمويل، بما يتماشى مع جهود التنمية الوطنية. وستنسَّق الجهود مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والوكالات الأخرى، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى ضمان استدامة البرامج وشموليتها. وبالإضافة إلى ذلك، ستستهدف الاستراتيجية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، بما في ذلك القدرات البشرية والمؤسسية، والتحديات البيئية والمتعلقة بالديون والرقمنة. وأخيراً، بغية زيادة فعالية أنشطة التعاون التقني وتعزيز أثرها، سيُعتمد نهج محكم التسلسل تجسِّده أطر منطقية في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة. وسيولى اهتمام خاص لهدف استدامة المشاريع والبرامج وانتعاشها وشمولها[8].

8- وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته الحادية والعشرين، إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدَّثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه فريق الخبراء في دورته الثانية والعشرين[9]. وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، في دورته السابعة، إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدَّثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثامنة[10].

(6) TD/541/Add.2.

(7) انظر https://unctad.org/meeting/working-party-programme-plan-and-programme-performance-eighty-seventh-session.

(8) TD/B/69/4/Add.1.

(9) TD/B/C.I/CLP/72، الفصل الأول، الفقرة 16.

(10) TD/B/C.I/CPLP/37، الفصل الأول، الفقرة 15.

9- وتقدم هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الفترة 2023–2024.

ثانياً- استعراض الأنشطة المنفذة في الفترة 2023-2024

10- ترد تفاصيل مجموعة خدمات التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد في *مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج*[11]، مثل المساعدة في اعتماد وتنفيذ السياسات واللوائح والأطر المؤسسية للاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويساهم الأونكتاد في تعزيز نظم المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية كجزءٍ من الإجراءات التالية:

(أ) تطوير وتحسين الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية؛

(ب) صياغة تشريعات المنافسة وحماية المستهلك المكيفة لمواجهة التحديات الراهنة ومواءمتها مع الأطر الإقليمية؛

(ج) وضع أطر مؤسسية تعزز فعالية إنفاذ القانون وكفاءة الأداء؛ وبناء القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية تستهدف السلطات المعنية بالمنافسة والمستهلكين، والحكومات والمسؤولين في الهيئات التنظيمية القطاعية، وممثلي منظمات الأعمال والمستهلكين، والجهاز القضائي؛

(د) صياغة مناهج للجامعات لتقديم دورات حول المنافسة وحماية المستهلك؛

(هـ) إقامة صلات بين الوكالات من خلال زيارات دراسية يقوم بها خبراء من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

11- وتتيح استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك للبلدان النامية مقارنة الأطر التشريعية بأفضل الممارسات الدولية وتتيح فرصة للبلدان الخاضعة لاستعراض النظراء لإجراء تقييم ذاتي لأداء الإنفاذ، مع الاستفادة من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في إطار متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات النظراء[12].

12- وفي عام 2023، تلقى فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الأونكتاد 11 طلباً رسمياً للتعاون التقني بشأن قضايا المنافسة وحماية المستهلك[13]، ونظم 29 حدثاً عاماً أو اشترك في تنظيمها، وشارك في أكثر من 50 حدثاً يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك من تنظيم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب مصلحة آخرين. وقدم الأونكتاد الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال خدمات استشارية ومساعدة تقنية وأنشطة لبناء القدرات نُفِّذت في عام 2023، ونشر الخبرات الدولية وأفضل الممارسات، ووفّر الخلفيات النظرية والعملية لتدابير السياسة العامة والأطر التشريعية والتنظيمية. وساهم نهج الأونكتاد القائم على تعدد أصحاب المصلحة في مجالات السياسة العامة هذه والجمع بين الأنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي في تحقيق نجاح ملحوظ في المجالين كليهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشراكات القائمة مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تجمع بين المعرفة والدعم التقني والمالي، أتاحت للأونكتاد أن يضطلع بفعالية بأنشطة أفضت إلى نتائج ملموسة.

(11) الأونكتاد، 2020، *مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.D.5، جنيف).

(12) انظر https://unctad.org/topic/competition-and-consumer-protection/voluntary-peer-review-of-competition-law-and-policy و https://unctad.org/topic/competition-and-consumer-protection/voluntary-peer-review-of-consumer-protection-law-and-policy.

(13) وردت طلبات من البلدان التالية: تونس، والجزائر، وجزر كوك، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، ومدغشقر، ومصر، وهندوراس؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وتحالف المحيط الهادئ.

ألف- الأنشطة المضطلع بها في مجال المنافسة

1- على الصعيد الوطني

13- في آب/أغسطس 2023، أطلق الأونكتاد مشروعاً للمساعدة التقنية يهدف إلى تعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتطوير وتوحيد الأطر المؤسسية والتنظيمية، لتعزيز المنافسة وحماية المستهلك في البلد. واضطلع الأونكتاد ببعثة للوقوف على واقع تشريعات المنافسة والأنظمة القطاعية التي تؤثر على ديناميات السوق. وصيغت توصيات لتوجيه الإجراءات الرامية إلى إنشاء إطار مؤسسي وتنظيمي فعال للمنافسة. وقامت البعثة بتقييم التشريعات القائمة لحماية المستهلك، وأوصت بإنشاء أطر مؤسسية وتنظيمية مناسبة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. ورسم الأونكتاد خريطة للقطاعات الاستراتيجية لاقتصاد تنافسي في البلد ووضع برنامجاً مدته ثلاث سنوات مصمماً خصيصاً لتعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لتنفيذ سياسات قوية للمنافسة وحماية المستهلك، قُدم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال حلقة عمل استمرت يومين في كينشاسا في شباط/فبراير 2024[(14)].

14- وفي بوتان، تتولى هيئة المنافسة وشؤون المستهلكين التي أعيدت تسميتها مؤخراً مسؤولية تنفيذ أطر المنافسة وحماية المستهلك. وقد طلبت الهيئة مساعدة الأونكتاد في تدريب موظفيها البالغ عددهم 12 موظفا، 50 في المائة منهم من النساء. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023، نظم الأونكتاد ثلاث حلقات عمل للمساعدة في الموافقة على مشروع قانون المنافسة، الذي سيكون أول قانون وطني للمنافسة، بشأن المواضيع التالية: الاعتبارات الرئيسية في صياغة قانون المنافسة، والتصميم المؤسسي وفعالية الوكالات والدعوة؛ والعلاقة بين سياسة المنافسة واللوائح القطاعية؛ والتعاون الإقليمي والدولي بين سلطات المنافسة؛ والتفاعل بين المنافسة وحماية المستهلك؛ وتقنيات الكشف عن انتهاكات قوانين المنافسة؛ وتقنيات التحقيق والاقتصاد الرقمي باعتبار ذلك قضية ناشئة في قوانين وسياسات المنافسة[(15)].

15- وفي أمريكا اللاتينية، وعقب اختتام برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية، قامت البلدان المستفيدة بتمويل أنشطة الأونكتاد الجديدة في المنطقة تمويلاً ذاتياً، مما يدل على اهتمامها بالتعاون مع الأونكتاد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، اشتركت هيئة المنافسة في الجمهورية الدومينيكية والأونكتاد في استضافة حدث أسبوع المنافسة، الذي شمل اجتماعات مائدة مستديرة دولية ودورة تدريبية قضائية لأكثر من 50 قاضياً تناولت قضايا متعددة بشأن تطبيق قانون المنافسة من قبل السلطة القضائية، مثل التحليل الاقتصادي، ونطاق المراجعة القضائية، وتعريف السوق ذات الصلة، والجزاءات[(16)].

16- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعقب استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في باراغواي، استضاف الأونكتاد وهيئة المنافسة مجموعة من الأحداث امتدت على أسبوع في أسونسيون، بما في ذلك نشر النتائج الرئيسية للاستعراض في يوم المنافسة الوطني[(17)]. وعقد الأونكتاد اجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين التنفيذيين والتشريعيين والقضائيين بشأن التوصيات المتعلقة بإصلاحات قانون المنافسة، كما قدم توصيات إلى منظمات الأعمال التجارية وفي وسائط الإعلام، لتوسيع نطاق

(14) انظر https://unctad.org/Topic/Competition-and-Consumer-Protection/project-in-the-democratic-republic-of-the-congo.

(15) انظر https://unctad.org/meeting/third-workshop-competition-and-consumer-affairs-authority-bhutan.

(16) انظر https://unctad.org/meeting/competition-week-dominican-republic-and-annual-meeting-competition-and-trade-working-group.

(17) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-peer-review-competition-law-and-policy-recommendations.

الاتصال وإذكاء الوعي بين المواطنين. وفي عام 2023، بلغت باراغواي مرحلة هامة في ثقافة المنافسة، هي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القانون، وهي عملية أدى خلالها الأونكتاد دوراً رئيسياً.

17- وبموجب مذكرة التفاهم لعام 2019 بين الأونكتاد والمعهد الجامعي الأوروبي وبفضل النظراء في برنامج فلورنسا للمنافسة، ساهم الأونكتاد منذ عام 2021 في تعزيز قدرات الخبراء في سلطات المنافسة في البلدان النامية من خلال تيسير المشاركة بالمجان في الدورات التدريبية السنوية التي ينظمها المعهد. وفي عام 2023، رشح الأونكتاد ثلاثة مشاركين في مدرسة الخريف للمنافسة في فلورنسا وثلاثة مشاركين آخرين في دورة حول مراقبة الاندماج في الأسواق الرقمية.

2- على الصعيدين الإقليمي والدولي

18- واصل الأونكتاد العمل مع البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا، وتيمور ليشتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وموزامبيق) في إطار مشروع للتعاون التقني تموله حكومة البرتغال منذ عام 2019[18]. ويستند المشروع إلى سياسات المنافسة وحماية المستهلك باعتبارها أدوات للجمع بين هذه البلدان من أجل البناء على القواسم المشتركة لتعزيز التعاون الإقليمي بدعم من هيئتيْ المنافسة في البرازيل والبرتغال.

19- وفي نيسان/أبريل 2023، عقد الأونكتاد حلقة دراسية شبكية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، غطت قضايا مثل دراسات السوق كأداة للكشف عن انتهاكات قوانين المنافسة والكارتلات، بما في ذلك الكارتلات الدولية والتواطؤ في المناقصات العامة، وأساليب التحقيق ونظم التساهل؛ وكان من بين المتكلمين ممثلون عن لجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذين شددوا على البعد الإقليمي وعناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من مشروع التعاون التقني، وكان هناك نحو 60 مشاركا، منهم 20 في المائة من النساء[19]. وشارك سبعة ممثلين عن سلطات المنافسة في البلدان المستفيدة، من بينهم امرأتان، في الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، ونُظم اجتماع، ضم مندوبين من البرازيل والبرتغال، لمناقشة أولويات وتحديات المنافسة وحماية المستهلك، وركز على حالة قوانين وسياسات المنافسة في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وموزامبيق، وسلط الضوء على مختلف مراحل التنمية والتحديات المشتركة، ومن ذلك ما يتعلق ببناء القدرات والاستقلال المالي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقد الأونكتاد حلقة دراسية شبكية بشأن المراجعة القضائية لقرارات سلطات المنافسة، والتحليل الاقتصادي في إنفاذ قانون المنافسة، والقضايا الراهنة في مجال مراقبة عمليات الاندماج، مع محاضرة عن المراجعة القضائية في الإجراءات المتعلقة بالجزاءات وجلستين ناقش فيهما خبراء من البرازيل والبرتغال التحليل الاقتصادي والتحديات في مجال مراقبة عمليات الاندماج؛ وكان هناك أكثر من 60 مشاركا، منهم 20 في المائة من النساء[20].

20- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم الأونكتاد، على هامش مؤتمر لشبونة السادس المعني بقوانين واقتصاديات المنافسة والاجتماع التاسع لشبكة المنافسة للبلدان الناطقة بالبرتغالية، اجتماعاً ضم

(18) انظر https://unctad.org/project/technical-assistance-and-capacity-building-competition-and-consumer-protection-african.

(19) انظر https://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-direito-e.

(20) انظر: https://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-defesa-da.

ثمانية ممثلين من البلدان المستفيدة، مما وفر منبراً لتبادل الخبرات من سلطات المنافسة الأكثر تقدماً، بما في ذلك عرض عن تحديات قوانين وسياسات المنافسة في أوقات الأزمات، وعن الاستراتيجيات الخاصة بالسلطات الناشئة وعن أنشطة المشاريع المقبلة. وقد أدى مشروع التعاون التقني إلى زيادة الوعي بين ممثلي هذه السلطات فيما يتعلق بتجارب البلدان النامية والمتقدمة الأخرى. وفي إطار المشروع، دعم الأونكتاد إنشاء هيئة المنافسة في كابو فيردي في عام 2022، وتشمل المساعدة المستمرة خدمات استشارية بشأن عمليات الاندماج في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقديم التوجيه بشأن فرض عقوبات على انتهاكات قانون المنافسة وبشأن اللوائح الداخلية المتعلقة بتمويل سلطة المنافسة. ويعمل الأونكتاد مع تيمور – ليشتي على صياغة إطار قانوني للمنافسة ويواصل دعم تنفيذ القانون ونشره، تمشياً مع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

21- ومنذ عام 2019، يقدم الأونكتاد خدمات استشارية إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول الأعضاء فيها بشأن صياغة بروتوكول يتعلق بالمنافسة والتفاوض بشأنه، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الأمانة من أجل تنفيذ البروتوكول. واعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات البروتوكول المتعلق بسياسة المنافسة في شباط/فبراير 2023، قبل تصديق الدول الأطراف عليه واعتماده. وتتولى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تنظيم أنشطة تدريبية وحلقات عمل للتوعية في أربع مناطق[21]. وبموجب مذكرة تفاهم بين الأونكتاد والأمانة، عُقد حدثان لبناء القدرات في عام 2023، على النحو التالي: حلقة عمل عُقدت في ليبرفيل، خُصّصت للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونُظمت بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، ودربت 55 مشاركا، 45 في المائة منهم من النساء (آب/أغسطس)؛ وحلقة عمل عُقدت في نيروبي وخُصّصت للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ودربت 55 مشاركا، 50 في المائة منهم من النساء (تشرين الثاني/نوفمبر)[22]. واكتسب المشاركون فكرة متعمقة عن البروتوكول المتعلق بسياسة المنافسة وآثاره؛ وعن تعقيدات مشهد عمليات الاندماج والاستحواذ في إطار نظم الإنفاذ الوطنية، مع التشديد على تحليل عمليات الاندماج عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والقاري؛ والأساسيات الرئيسية المتعلقة بإساءة استعمال القوة السوقية، مع تسليط الضوء على حالات في نظم وطنية وإقليمية ودولية مختارة لإنفاذ قوانين المنافسة؛ والتحليل الاقتصادي في مجال إنفاذ قوانين المنافسة، ولا سيما في سياق تحليل حالات الاندماج وإساءة استعمال الهيمنة؛ واعتبارات لصياغة وتصميم وتطوير التشريعات التابعة، لتحديد عتبات لعمليات الاندماج والاستحواذ وإساءة استخدام الهيمنة على المستوى القاري. وحظيت حلقتا العمل بتقدير المشاركين خلال الجلسة التي خصصت للإدلاء بالانطباعات ومن خلال التعليقات المكتوبة[23].

22- ومنذ عام 2019، تعاون الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تشجيع وتعزيز سياسات المنافسة في البلدان العربية واشترك مع المؤسستيْن في تنظيم دورات وأحداث تدريبية، مثل منتدى المنافسة العربي السنوي، الذي يسعى إلى تعزيز الدعوة لأفضل الممارسات في مجال قوانين وسياسات المنافسة في جميع أنحاء المنطقة، ويعمل

(21) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(22) انظر https://unctad.org/meeting/regional-workshop-competition-policy-and-law-african-continental-free-trade-area-afcfta و https://unctad.org/meeting/african-continental-free-trade-area-afcfta-regional-workshop-competition-policy-and-law.

(23) من بين المشاركين، وجد 85 في المائة أن حلقتيْ العمل قيّمتان من حيث التحضير للمفاوضات بشأن لوائح البروتوكولات، ووجد 95 في المائة أن حلقتي العمل ذواتا صلة بوظائفهم، وأفاد 90 في المائة بأنهم اكتسبوا فهما أفضل لعمليات الاندماج وإساءة استعمال الهيمنة من خلال مناقشات دراسات الحالة.

كمنصة لبناء شبكة إقليمية يمكن أن تساعد في تعزيز التعاون وتحسين الحوكمة في المنطقة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونُظم منتدى المنافسة العربي الرابع بالتعاون مع الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية، في أيار/مايو 2023؛ وركزت المناقشات على فعالية السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وإساءة استعمال الهيمنة في الأسواق الرقمية ومراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود، فضلاً عن أفضل الممارسات في تخطيط وإجراء دراسات السوق، بمشاركة 122 مشاركاً و664 مشاركاً إضافياً على الإنترنت[24].

23- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عُقد الاجتماع السنوي الحادي عشر لفريق العمل المعني بالتجارة والمنافسة في أمريكا اللاتينية والكاريبي في سانتو دومينغو، وحضره أكثر من 60 مشاركاً من 15 بلداً وخمس منظمات دولية وأربع مؤسسات أكاديمية، وانصب تركيز المناقشات على قطاع التكنولوجيا المالية[25]. والفريق العامل هو المنتدى الوحيد الذي يجمع بين الموظفين الحكوميين المسؤولين عن التجارة والمنافسة في أمريكا اللاتينية والكاريبي لمواجهة التحديات العالمية في كلا المجالين[26]. وتؤدي السياسات التنظيمية في مجال المنافسة والتجارة أدواراً حاسمة في تعزيز التنمية والأداء الفعال للأسواق المالية، ولا سيما في مجال التكنولوجيات المالية في المنطقة. وعرض الأونكتاد النتائج الرئيسية لـ *برامج الامتثال للمنافسة: تجربة أمريكا اللاتينية*، مساهمةً منه في تحسين برامج الامتثال لقوانين المنافسة التي تضطلع بها السلطات المعنية بالمنافسة وتيسير التقارب والتعاون بين السلطات والمحاكم الوطنية المعنية بالمنافسة وزيادة وعي الشركات، وهو ما يمكن أن يساعد على تحسين إمكانية التنبؤ ويعزز اليقين القانوني لبيئات الأعمال التجارية في منطقة تشهد حركة كبيرة من التجارة والاستثمار عبر الحدود وحيث يرتفع مستوى تكامل الأسواق[27]. وسيشمل الاجتماع السنوي الثاني عشر منتدى للشركات الخاصة وسيُعقد في هندوراس.

24- وفي إطار مشروع "المبادرة العالمية من أجل عودة المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد انتهاء الجائحة"، صمم الأونكتاد وأجرى دورة إلكترونية من خمس وحدات ذاتية الوتيرة بشأن التفاعل بين سياسة المنافسة وتنمية المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأعاد الأونكتاد إطلاق الدورة في كانون الأول/ديسمبر 2023 بعد النجاح الذي عرفته النسخة الأولى التي اختُتمت في شباط/فبراير 2023[28]؛ ومن المقرر أن يحضر الدورة 228 مشاركاً في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس 2024، على أن يقام حفل التخرج في الربع الثاني من عام 2024. ويبرهن هذا الاهتمام الواسع على تقدير الدول الأعضاء لهذا النوع من المنتجات ويؤكد أثر مبادرات الأونكتاد في هذا الميدان.

25- ويسهم التعاون النشط مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية في تعظيم أثر الخدمات المقدمة، بالاعتماد على أوجه التكامل بين المؤسسات، تمشياً مع استراتيجية التعاون التقني التي تنص على أن "الأونكتاد سيسعى إلى تعزيز التعاون وزيادة الأنشطة المشتركة مع الوكالات الأخرى التي تقدم المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار".

(24) انظر: https://unctad.org/meeting/second-joint-un-escwa-unctad-oecd-competition-forum-arab-region.

(25) انظر: https://unctad.org/meeting/competition-week-dominican-republic-and-annual-meeting-competition-and-trade-working-group.

(26) في عامي 2009 و2010، أدت الجهود التعاونية بين الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى عقد حلقات دراسية إقليمية بشأن التجارة والمنافسة جمعت السلطات في كلا المجالين، إلى جانب مسؤولين من الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وممثلين عن منظمات مثل منظمة التجارة العالمية؛ وعقب الاجتماع الذي عُقد في عام 2010، اشترك الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في إنشاء الفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

(27) انظر https://unctad.org/publication/competition-compliance-programs-experience-latin-america.

(28) TD/B/C.I/CPLP/36–TD/B/C.I/CLP/71. انظر https://unctad.org/meeting/graduation-ceremony-online-course-interface-between-competition-policy-and-msme-development.

3- مشاركة الأونكتاد

26- اضطلع الأونكتاد بدور في معالجة المواضيع الرئيسية والتحديات الراهنة في مجال قوانين وسياسات المنافسة في مناسبات التعاون التقني التي نظمتها لخبراء البلدان النامية سلطات المنافسة الوطنية وهيئات المنافسة الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والجامعات وسائر أصحاب المصلحة. وفي عام 2023، ركزت هذه الأحداث على مجالات حاسمة مثل دور سلطات المنافسة فيما يتجاوز مكافحة الاحتكار، والتحديات المتعلقة بالسوق الرقمية، وتأثير التحول الرقمي على تنظيم المنافسة، والتعاون الدولي من أجل تعزيز إنفاذ قانون المنافسة، واستراتيجيات التصدي للممارسات المانعة للمنافسة من قبل الشركات عبر الوطنية الكبيرة، والمواضيع المتعلقة بالجوانب التشغيلية مثل دراسات السوق والتلاعب بالعطاءات. وتؤكد مشاركة الأونكتاد في هذه الأحداث الحرص على مساعدة البلدان النامية على مواجهة المشهد المتطور لقانون المنافسة وتعزيز التعاون الدولي.

27- وفي عام 2023، شارك الأونكتاد في العديد من الأحداث، منها ما يلي: الاجتماع السنوي لمجلس المنافسة المغربي مع وسائط الإعلام (شباط/فبراير)؛ وحلقة دراسية لهيئة المنافسة في هنغاريا والمركز الإقليمي للمنافسة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية (آذار/مارس)؛ والمنتدى الاقتصادي الأوروبي الآسيوي(أيار/مايو)؛ والحدث المشترك بين حكومة أوروغواي والبنك الدولي بشأن تعزيز دور مؤسسات السوق في تشجيع المنافسة في أسواق أوروغواي (حزيران/يونيه)؛ وحلقة عمل منظمة التجارة العالمية بشأن سياسة المنافسة، والتجارة، والتنمية، دورة بشأن تعزيز سياسة المنافسة لأغراض التنمية (تموز/يوليه)؛ مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الروسي والمنتدى الاقتصادي والإنساني الأفريقي (تموز/يوليه)؛ والمؤتمر الثامن لمعهد التنظيم والمنافسة التابع للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن المنافسة والتنظيم والتنمية (تشرين الأول/أكتوبر)؛ ومؤتمر مجموعة البريكس [البرازيل والهند والصين والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا] الدولي الثامن للمنافسة (تشرين الأول/أكتوبر)؛ وحلقة العمل والندوة السنوية العاشرة لبناء القدرات التي نظمتها هيئة المنافسة في كينيا بشأن قوانين وسياسات المنافسة (تشرين الأول/أكتوبر)؛ والمؤتمر الذي يعقد مرة كل سنتين لمنتدى المنافسة الأفريقي والذي استضافته لجنة المنافسة وحماية المستهلك في غامبيا والهيئة الإقليمية للمنافسة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر)؛ ومنتدى المنافسة في أمريكا الوسطى الذي استضافته شبكة أمريكا الوسطى للسلطات الوطنية المسؤولة عن قضايا المنافسة (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ واحتفال لجنة المنافسة في ألبانيا بالذكرى السنوية العشرين لمناسبة قانون المنافسة (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ والمؤتمر الدولي الثاني لوكالة المنافسة الوطنية في جورجيا بشأن المنافسة وحقوق المستهلكين (تشرين الثاني/نوفمبر). ومن خلال المشاركة في مختلف المناسبات، يعزز الأونكتاد دوره بصفته جهة تنسيق للمسائل المتصلة بالمنافسة، مع تلبية احتياجات الدول الأعضاء في هذا الميدان.

باء- الأنشطة المضطلع بها في مجال حماية المستهلك

1- على الصعيد الوطني

28- في آذار/مارس 2023، ومتابعةً لاستعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة حماية المستهلك في بيرو، استضاف الأونكتاد والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية حدثاً عاماً في ليما لتبادل النتائج والتوصيات وزيادة وعي المجلس الوطني لحماية المستهلك فيما يتعلق بالآثار التي

يمكن أن تحدثها الإجراءات الموصى بها من حيث تحسين سياسات المستهلك ورفاهه[29]. والهدف من استعراض النظراء الطوعي هو دعم إصلاح السياسات والمؤسسات وتعزيز حماية المستهلك في البلد.

29- وفي نيسان/أبريل 2023، في تايلاند، شارك الأونكتاد في أحداث اليوم الوطني للمستهلك التي نظمها مكتب مجلس حماية المستهلك، لتبادل نتائج وتوصيات استعراض النظراء الطوعي بشأن قانون وسياسة حماية المستهلك في تايلاند، بما في ذلك حلقة عمل حول تسوية منازعات المستهلكين عبر الحدود تهدف إلى مقارنة النظم المختلفة لتسوية المنازعات، وفهم نقاط القوة والتحديات وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة لاستخلاص الدروس المستفادة؛ وكان هناك أكثر من 80 مشاركا، منهم 60 في المائة من النساء[30]. ومنذ عام 2021، أدت المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى تايلند إلى تحديث النظام الوطني لتسوية منازعات المستهلكين على الإنترنت، ليتماشى مع التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا باعتماد نظم لتسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت في الدول الأعضاء العشر بحلول عام 2025، على النحو المبين في المبدأ التوجيهي بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت[31].

30- وفي أيار/مايو 2023، نظم الأونكتاد وأمانة الدفاع عن المستهلك والمستخدم في باراغواي حلقة دراسية شبكية حول مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك والتحديات الناشئة للمستهلكين المعاصرين، حضرها أكثر من 130 مشاركا، أكثر من 68 في المائة منهم من النساء، و82 في المائة من الحاضرين يعرّفون أنفسهم كمستهلكين و18 في المائة كموردين[32].

2- على الصعيدين الإقليمي والدولي

31- في عام 2023، واستناداً إلى إنجازات مشروع التعاون التقني في البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية، عقد الأونكتاد حلقتين دراسيتين شبكيتين بشأن المواضيع التالية: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك وتنفيذها، ووضع قوانين وسياسات المستهلك وتطويرها، والتعاون الإقليمي ومواضيع أخرى مثل التجارة الإلكترونية، وسلامة المنتجات الاستهلاكية، والاستهلاك المستدام (نيسان/أبريل؛ كان هناك أكثر من 50 مشاركاً، منهم 30 في المائة من النساء)؛ والتفاعل بين قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن التعاون والإنفاذ على الصعيد الوطني (تشرين الأول/أكتوبر؛ كان هناك أكثر من 60 مشاركا، منهم 30 في المائة من النساء). ومن بين البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا، لا يزال معظمها ينظر في وضع أطر لحماية المستهلك ويركز جهوده على زيادة الوعي بالآثار المترتبة على التنمية الاقتصادية[33].

32- ومنذ عام 2020، يقوم الأونكتاد بتنفيذ مشروع بعنوان "توفير البنية التحتية للتجارة الرقمية وتسوية المنازعات عبر الإنترنت للمستهلكين كوسيلة لتحسين التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية". وقدم الأونكتاد نظرة ثاقبة عن الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيات الناشئة أن تعزز عمليات تسوية المنازعات عبر الإنترنت، وأن تحمي حقوق المستهلكين على نحو أفضل، وأن تكفل لوكالات حماية المستهلك أن

(29) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-peru.

(30) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-thailand؛ وhttps://unctad.org/meeting/workshop-cross-border-consumer-dispute-resolution.

(31) انظر https://asean.org/book/asean-guidelines-on-online-dispute-resolution-odr/.

(32) انظر https://unctad.org/meeting/online-training-united-nations-guidelines-consumer-protection.

(33) انظر https://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-politica-0 وhttps://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-politica-1.

تتكيف وتزدهر في المشهد الرقمي المتطور باستمرار[34]. ونفذ المشروع أنشطة في 2021–2023 في بلديْن، هما إندونيسيا وتايلند. وتمكنت الجهات المستفيدة من تحسين سير العمل الحالي لآليات تسوية المنازعات المتعلقة بالمستهلكين، المصممة خصيصاً وفقاً لولاياتها وقدراتها على التعامل مع الشكاوى وحلها. ويكتسي عمل الأونكتاد في مجال تسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت أهمية ليس للمستهلكين فحسب، من أجل تعزيز ثقتهم في التجارة الإلكترونية، بل أيضاً في تطوير أسواق رقمية أكثر إنصافاً وموثوقية. وفي عصر التقدم التكنولوجي السريع، أصبحت منصات حل المنازعات عبر الإنترنت ذات أهمية متزايدة في معالجة المنازعات بفعالية وكفاءة. واستناداً إلى تجربة هذا المشروع، شارك الأونكتاد في أيلول/سبتمبر 2023 في مؤتمر نظمته إدارة شؤون المستهلكين في الهند بشأن تجربة منصة إلكترونية من أجل تسوية المنازعات عبر الحدود بسلاسة في التجارة الإلكترونية، وفي حدث بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت نظمه معهد التنظيم والمنافسة، والجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين.

33- وفي سياق التعاون الوثيق مع بلدان أمريكا اللاتينية بشأن حماية المستهلك، يستضيف الأونكتاد المنتدى الدولي السنوي لحماية المستهلك التابع لبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية وتركزت المناقشات في النسخة الثالثة عشرة، التي نظمت بالاشتراك مع وكالة حماية المستهلك في الجمهورية الدومينيكية، على تسوية المنازعات عبر الحدود المتعلقة بالمستهلكين، ودور الوكالات في تعزيز رابطات المستهلكين ومستقبل التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية (تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ أكثر من 350 مشاركاً)[35]. ونُظم المنتدى بالتعاقب مع المنتدى الأيبيري الأمريكي لوكالات حماية المستهلك. وعلى مدى العقد الماضي، كان المنتدى الدولي العام والمفتوح لحماية المستهلك بمثابة منبر للمناقشات الأولية التي تسبق المنتدى الأيبيري الأمريكي وتمهد الطريق للمقترحات التي يتعين على المنبر أن يحددها بمزيد من التفصيل.

34- وتنص مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك على أنه ينبغي النظر، عند وضع سياسات حماية المستهلك، في الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في مجال البحث. واستناداً إلى نجاح الدورات السابقة، اشترك الأونكتاد مع المفوضية الأوروبية في تنظيم حلقة عمل رابعة بعنوان "إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للبحوث في مجال سلامة المنتجات"، عرض فيها فريق من الأكاديميين، معظمهم من النساء، أمثلة على التعاون الفعال وأوجه التآزر بين ممارسي البحوث وسلامة المنتجات، وناقشوا برامج البحوث والتدريب القائمة في مجال سلامة المنتجات، وحددوا القضايا ذات الأولوية التي ينبغي للباحثين التركيز عليها واستكشفوا أوجه التآزر بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع سلامة المنتجات (كانون الأول/ديسمبر 2023؛ 150 مشاركاً)[36].

35- وتؤدي رابطات المستهلكين دوراً أساسياً في إسماع صوت المستهلكين في أوساط صنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة، وتحسين إعلام المستهلكين وتثقيفهم، والدفاع عن حقوق المستهلكين، ورصد الأسواق. وفي عام 2023، نظم الأونكتاد، في إطار جهوده لدعم جمعيات المستهلكين، العديد من الأحداث بالتعاون مع شركاء مثل المنظمة الدولية للمستهلكين والجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين. وتحت رئاسة مجموعة الـ 20 في الهند، عقد الأونكتاد والجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين حلقة دراسية شبكية أُعيد فيها تأكيد الحاجة إلى تعزيز ممارسات التجارة العادلة وإلى المساعدة على تأسيس

(34) انظر https://unctad.org/publication/technology-and-future-online-dispute-resolution-platforms-consumer-protection-agencies.

(35) انظر https://unctad.org/meeting/twelfth-compal-international-consumer-protection-forum-latin-america.

(36) انظر https://unctad.org/meeting/european-commission-unctad-workshop-unlocking-full-potential-research-product-safety.

اقتصاد عالمي أكثر إنصافاً واستدامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (آب/أغسطس)[37]. ووفقاً لتقرير الأونكتاد عن رابطات المستهلكين، تتسم القضايا المتصلة بالحوكمة والموارد البشرية والتأهيل المهني والتمويل بأهمية حاسمة في تعزيز رابطات المستهلكين[38]. ولمعالجة الشواغل ذات الصلة، عقد الأونكتاد حدثاً جانبياً في المؤتمر العالمي للرابطة الدولية للمستهلكين بشأن تعزيز حركة المستهلكين، حيث قام ممثلون من رابطات المستهلكين في رواندا وشيلي ونيجيريا ورابطة عالمية للنساء الأفريقيات العاملات في الأعمال التجارية الزراعية باستكشاف السبل التي يمكن بها للحكومات أن تيسر إنشاء رابطات المستهلكين ونموها في سياق عالمي يطرح باستمرار تحديات لهذه الفئات (كانون الأول/ديسمبر)[39]. وعلى الصعيد الوطني، شارك الأونكتاد في شيلي في اجتماع لرابطات المستهلكين نظمته الرابطة الوطنية للمستهلكين والمستعملين بشأن "التجارب والتحديات الدولية والمحلية في صلاتها بالمجتمع المدني والدولة" (تشرين الثاني/نوفمبر).

36- وفي نيسان/أبريل 2023، وقع الأونكتاد مذكرة تفاهم مع جامعة بوينس آيرس، الأرجنتين، في إطار مبادرة الشراكة في مجال البحوث التابعة للأونكتاد بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بهدف إجراء البحوث وتيسير الحلقات الدراسية وحلقات العمل حول قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك[40]. وعُقد اجتماع مائدة مستديرة في أيلول/سبتمبر 2023 حول حماية المستهلك والنوع الاجتماعي، لتبادل الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك موظفو سلطات حماية المستهلك والممارسون الخاصون والأكاديميون؛ وحضر هذا الحدث نحو 40 مشاركاً، 70 في المائة منهم من النساء[41].

37- وفيما يتعلق بالتفاعل بين حماية المستهلك والاستدامة، يطلق الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً للنهوض بإعلام المستهلكين وحماية المستهلكين بما يتماشى مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن المهم لوكالات حماية المستهلك أن تفهم الآثار المترتبة على الاتفاقات البيئية الرئيسية؛ ولذلك يهدف المشروع إلى تمكين المستهلكين من الانتقال إلى اقتصاد مستدام بيئياً وإلى وضع توجيهات بشأن دور إعلام المستهلكين في معالجة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ونشر النتائج الرئيسية وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لدعم إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وفقاً للهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة[42]. ويتماشى هذا التعاون بين الوكالات مع دور الأونكتاد بصفته يشترك في قيادة برنامج إعلام المستهلكين التابع لشبكة كوكب واحد في 2023-2024[43]. وفي إطار هذا التعاون، شارك الأونكتاد في الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة لشبكة كوكب واحد (آب/أغسطس) ومؤتمر التقدم الإيكولوجي (تشرين الثاني/نوفمبر).

(37) انظر https://unctad.org/meeting/cuts-global-webinar-g20-championing-consumer-movement.

(38) انظر https://unctad.org/publication/unctad-mena-programme-report-consumer-associations.

(39) انظر https://unctad.org/meeting/consumers-international-global-congress-unctad-side-event-enhancing-consumer-movement.

(40) انظر https://unctad.org/meeting/fourteenth-meeting-unctad-research-partnership-platform.

(41) انظر https://unctad.org/meeting/roundtable-consumer-protection-and-gender-national-and-international-experiences.

(42) انظر https://www.unep.org/explore-topics/resource-efficiency/what-we-do/one-planet-network/10yfp-10-year-framework-programmes.

(43) انظر https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/consumer-information-scp.

3- مشاركة الأونكتاد

38- في عام 2023، شارك الأونكتاد في أكثر من 50 حدثاً للتعاون التقني، تناول أكثر من نصفها قضايا حاسمة تتعلق بقوانين وسياسات حماية المستهلك. وشملت المشاركة جلسات في المؤسسات الأكاديمية، وحلقات دراسية شبكية، ومؤتمرات، وحلقات عمل، مما يدل على الالتزام بتعزيز الحوار وصياغة سياسات فعالة، وغطت مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك التحديات التي يواجهها المستهلكون ودور التكنولوجيا في إنفاذ القانون وآثارها على حماية المستهلك وخصوصيته. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الأونكتاد في المناقشات المتعلقة بالطاقة النظيفة، والتجارة الإلكترونية، وتسوية المنازعات عبر الحدود، والقضايا الجنسانية، وسلامة المنتجات، مما يعكس نهجاً شاملاً إزاء حماية المستهلك. وتؤكد هذه الأنشطة تركيز الأونكتاد على تعزيز التعاون الدولي والتصدي للتحديات الناشئة التي يواجهها المستهلكون. وفي عام 2023، شارك الأونكتاد في عدد من الأحداث، من بينها مل يلي: حدث دولي للمستهلكين نُظم بالاشتراك مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن "أسعار الأغذية العادلة في أفريقيا: منظوران إقليمي وعالمي" (شباط/فبراير)؛ ومؤتمر المنظمة الدولية للمستهلكين بشأن الطاقة النظيفة الذي عُقد تحت عنوان "رحلة المستهلك على طريق الطاقة النظيفة" (آذار/مارس)؛ ومؤتمر الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون برئاسة أستراليا (أيار/مايو)؛ وحلقة عمل مشتركة لبرنامج شؤون المستهلكين في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا بشأن حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية (حزيران/يونيه)؛ وحلقة عمل بشأن "قضايا قطاع التكنولوجيا الناشئة في مجال حماية المستهلك والتحقيقات المتعلقة بالخصوصية وإنفاذ القانون" استضافتها وزارة التجارة والصناعة في الفلبين ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية (آب/أغسطس)؛ والمنتدى الآسيوي التاسع المعني بسياسة المستهلك (أيلول/سبتمبر)؛ ومؤتمر الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون برئاسة بولندا (تشرين الأول/أكتوبر)؛ وحلقة عمل الجنوب الأفريقي التي نظمتها وزارة التجارة في ناميبيا ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة بشأن حماية المستهلك والتجارة الإلكترونية (تشرين الثاني/نوفمبر). ومن خلال المشاركة في مناسبات متنوعة، يعزز الأونكتاد دوره بصفته جهة التنسيق المعنية بالمسائل المتصلة بحماية المستهلك، ويساعد على تعزيز مصالح المستهلكين وصونها، والدعوة إلى ممارسات سوقية عادلة وشفافة، وضمان الإنفاذ الفعال لقوانين حماية المستهلك على الصعيد الدولي.

ثالثاً- استعراضات النظراء الطوعية في الفترة 2023-2024

39- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن استعراضات النظراء الطوعية[44] التي يَسَّرها الأونكتاد في الفترة 2023–2024 وحتى كانون الثاني/يناير 2023، أُنجِزت استعراضات سياسات وقوانين المنافسة[45] في 29 ولاية قضائية، واستعراضات قوانين وسياسات حماية المستهلك في 6 ولايات قضائية.

ألف- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: باراغواي.

40- أُجري استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في باراغواي خلال الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. واضطلع بدور النظراء في سياق الاستعراض ممثلو حكومات إسبانيا والبرازيل وجمهورية كوريا.

(44) الأونكتاد، 2020.

(45) بما في ذلك استعراضان شملا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واستعراض ثلاثي شمل جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، واستعراض ثنائي شمل بابوا غينيا الجديدة وفيجي.

41- وفي تقرير استعراض النظراء، شملت قضايا قانون المنافسة التي جرى تناولها الاتفاقات المحظورة، والسلوك التعسفي، والتركيزات، والجوانب المؤسسية المتعلقة بمجلس الإدارة ومديرية التحقيقات، بما في ذلك السلطات والواجبات. وقُدمت توصيات فيما يتعلق بالتعديلات، بما في ذلك اعتماد قاعدة مخصصة للتكتلات الاحتكارية الصلبة، وسحب الممارسات الموازية المتعمدة من قائمة الاتفاقات المحظورة، والتصريح بأن قائمة السلوكيات التعسفية هي قائمة إيضاحية وليست حصرية، واستحداث برنامج تساهل لصالح الشركات المتعاونة في التحقيقات. وشملت الاقتراحات الإضافية إنشاء هيئة تنظيمية قطاعية للكهرباء واستبعاد المشاركين المتورطين في سلوك تواطؤي من عمليات المشتريات الحكومية.

42- ورداً على استفسارات من النظراء القائمين بالاستعراض، أعرب وفد باراغواي عن تأييده لاستحداث برنامج التساهل وحظر التكتلات الاحتكارية الصلبة بموجب قاعدة مخصصة؛ واستعرض نتائج تقييم قرارات اللجنة الوطنية للمنافسة الصادر عن محكمة المحاسبة؛ وعرض الإجراء الذي اتبعه مجلس التقييم لترشيح أعضاء مجلس اللجنة. ورداً على استفسارات من رئيس وفد باراغواي، عرض اثنان من القائمين بالاستعراض التعاون على تحسين الأدوات التكنولوجية لإنفاذ قوانين المنافسة في المشتريات الحكومية.

43- وقدم الأونكتاد لاحقاً مقترحاً بشأن مشروع للمساعدة التقنية بغية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء. وسيهدف المشروع إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتحسين إنفاذ قوانين المنافسة وتقديم المساعدة، بما يشمل أنشطة الدعوة، من خلال اتفاقات التدريب والتعاون مع الهيئات الرسمية الأخرى، مثل الهيئات التنظيمية والسلطات العامة والجهاز القضائي.

باء- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك: غابون

44- أُجري استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك في غابون خلال الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك. واضطلع بدور النظراء في سياق الاستعراض ممثلو حكومات فييت نام، والمغرب، والولايات المتحدة الأمريكية.

45- وفي تقرير مراجعة النظراء، تم تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية المستهلك، بما في ذلك قانون صيغ في عام 2022. وأبرز وفد غابون الحاجة إلى رؤية وطنية لسياسة حماية المستهلك، إلى جانب التعاون مع السلطات التنفيذية المستقلة الأخرى. وشُدِّد على أن سياسة قوية لحماية المستهلك لا تستلزم اتخاذ تدابير وقائية فحسب، بل تتطلب أيضاً إنشاء آليات فعالة للإنفاذ والانتصاف.

46- وتناول المدير العام للمنافسة والاستهلاك في غابون مختلف الأسئلة التي طرحها النظراء القائمون بالاستعراض. وفيما يتعلق بشكاوى المستهلكين، أكد أنه جرى تحديد دور الوكالة بصفتها جهة التنسيق المعنية بمعالجة الشكاوى، مع التركيز على التعاون مع الهيئات العامة الأخرى ورابطات حماية المستهلك. وتناول بالتفصيل دور هذه الرابطات التي تؤدي العديد من الوظائف، بما في ذلك تمثيل مصالح المستهلكين، وصياغة توصيات بشأن التشريعات، ومعالجة الشكاوى، وتثقيف المستهلكين. وفيما يتعلق بالجزاءات الإدارية، قُدمت قائمة بالتدابير مثل الإنذارات، وأوامر الوقف والكف، وسحب المنتجات، والإخطارات العامة، وفرض الغرامات. وبخصوص التغييرات التنظيمية الرامية إلى تحسين التعاون الدولي، أشير إلى المواد ذات الصلة في مشروع القانون وغيره من التشريعات التي تشجع هذا التعاون، إلى جانب دور الأونكتاد بصفته ميسِّراً في التعاون الدولي. وتبادل النظراء القائمون بالاستعراض الخبرات الوطنية، وسلطوا الضوء على فوائد التعاون الدولي والكيفية التي ساعد بها البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الإقليمية أو الدولية وعزز الروابط بين البلدان في منطقة ما؛ وتبادلوا الرؤى حول تعزيز ثقافة حماية المستهلك، وتنسيق الولايات المتداخلة بين أجهزة حماية المستهلك، وأهمية إبرام اتفاقيات التعاون.

47- وقدم الأونكتاد لاحقاً مقترَحاً بشأن مشروع للمساعدة التقنية لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء بشأن تحسين الأطر التشريعية والمؤسسية لحماية المستهلك.

جيم- استعراضات النظراء الطوعية المقبلة

48- تطوعت مصر لإجراء استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة في عام 2024، بدعم مالي من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وسينصب التركيز على الأحكام الموضوعية لقانون المنافسة، وممارسات إنفاذ القانون التي تتبعها سلطة المنافسة، وخبرتها في مجال التعاون الإقليمي والدولي. وأجرى الأونكتاد بحوثاً من أجل الوقوف على واقع الأطر القانونية والمؤسسية.

49- والأونكتاد هو أول منظمة دولية تيسر استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك. وتتناول مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد الأثر الذي أحدثته الاستعراضات في البلدان التي خضعت لاستعراض النظراء لكي يُسترشد بها في الاستعراضات المقبلة؛ وتتضمن لمحة عامة عن عملية الاستعراض والاستعراضات التي أجريت حتى الآن، بغية استخلاص استنتاجات تساعد على تعزيز قدرة الأونكتاد على تقديم مساعدة محسنة إلى البلدان الخاضعة لاستعراض النظراء في إطار متابعة التوصيات وتنفيذها، مع فهم التحديات والقيود التي تواجهها هذه البلدان في عملية الاستعراض[46].

رابعاً- الأنشطة المستقبلية

50- تشكل المساعدة التقنية جانباً هاماً من جوانب عمل الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وقد أسهمت هذه المساعدة في تحقيق نتائج هامة حتى الآن. والعدد المتزايد من الطلبات الرسمية الواردة من البلدان النامية في عام 2023 للحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات يؤكد قيمة الخبرات التي يتمتع بها الأونكتاد وأهمية الخدمات التي يقدمها. واستطاع الأونكتاد، بفضل مرونة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك والتعديلات السريعة التي أجراها في إطار ركن العمل هذا منذ عام 2020، أن يستجيب لطلبات الدول الأعضاء بشكل كامل وسريع وأن يلبي الاحتياجات ويواجه التحديات بأفضل طريقة ممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت الأحداث المختلطة بحضور أوسع وبمشاركة خبراء من جميع أنحاء العالم في حلقات النقاش. وتؤدي الأحداث الإلكترونية دوراً حاسماً في تلبية الطلبات الرسمية الواردة من أقل البلدان نمواً عندما لا تتوفر الأموال اللازمة. ووجد الأونكتاد سبلاً لمساعدة بعض أقل البلدان نمواً التي تطلب التعاون التقني، وإن كان من المحبذ الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة أوسع نطاقاً في مجال المساعدة التقنية والمتابعة.

51- وفي عام 2023، تلقى الأونكتاد 11 طلباً رسمياً للتعاون التقني بشأن قضايا المنافسة وحماية المستهلك، وهو ما يمثل حاجة تمويلية إرشادية تفوق 5,1 ملايين دولار[47]. ومع ذلك، تشكل معالجة جميع الطلبات تحدياً مستمراً نظراً لمحدودية الموارد. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية في مجاليْ المنافسة وحماية المستهلك، ظلت نسبة 70 في المائة من الطلبات الرسمية في عام 2023 دون معالجة بسبب نقص الأموال. وثمة حاجة إلى موارد إضافية خارجة عن الميزانية لتلبية الطلبات المعلقة، ولا سيما تلك الواردة من أقل البلدان نمواً.

52- ومن بين الطلبات الرسمية التي لم يبت فيها بعد، ومعظمها من البلدان النامية في أفريقيا، بما فيها أقل البلدان نمواً، ينصب التركيز على تقديم الدعم لصياغة قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ومن الأمور الحاسمة أيضاً الحاجة إلى تعزيز ثقافة تنافسية وبناء القدرات لتمكين السلطات المنشأة حديثاً والمكلفة بتنفيذ هذه القوانين من الأداء بشكل أمثل. وعلى الرغم من هذه القيود، بذل الأونكتاد

(46) TD/B/C.I/CPLP/40.

(47) انظر https://unctad.org/projects/formal-requests-for-technical-cooperation.

جهوداً لتوفير التعاون التقني للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، دون أموال من خارج الميزانية أو بطريقة أقل تكلفة، وذلك باستكشاف الوسائل الرقمية وإتاحة المشاركة في الأنشطة عن بعد.

53- وتمشياً مع مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء لعام 2025، سيركز الأونكتاد على دعم الدول الأعضاء التي تفتقر حالياً إلى قوانين المنافسة و/أو حماية المستهلك في اعتماد الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق نشر وتعزيز استخدام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف، وهي الصك العالمي الوحيد بشأن قوانين وسياسات المنافسة، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، وقانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة.

54- وما فتئ الأونكتاد يستكشف أوجه التآزر بين التعاون التقني والركنيْن الآخريْن لعمله، وهما البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء. ويتجلى هذا التآزر في استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، التي تجمع بين عناصر أركان العمل الثلاثة جميعها في تقييم سمات الأطر القانونية والمؤسسية، وسجلات الإنفاذ، وتصورات أصحاب المصلحة المعنيين للقوانين والسياسات؛ والتي تحدد التغييرات الإجرائية والإدارية والتشريعية الرئيسية التي قد تكون ضرورية لزيادة فعالية إنفاذ القانون ولتمكين السلطات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك من الأداء بشكل أمثل. وبالإضافة إلى ذلك، توفر استعراضات النظراء فكرة متعمقة عن القيود الخاصة بكل بلد، بما في ذلك التحديات السياسية والاقتصادية التي تحد من الإنفاذ الفعال للقوانين ذات الصلة. وعادة ما يعقب عرض تقرير استعراض النظراء ومناقشته نشرُ النتائج والتوصيات على الصعيد الوطني وإعلانُ مشاريع التعاون التقني التي يقودها الأونكتاد لدعم تنفيذ التوصيات. ويمكن مواصلة استخدام البحوث والتحليلات التي تجرى في إطار مبادرة الأونكتاد للشراكة في مجال البحوث في أنشطة المساعدة التقنية وتوفير معلومات قيّمة للسلطات الفتية.

55- ويتسم وجود أسواق فعالة بأهمية بالغة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والمنافسة وحماية المستهلك تَخَصُّصان يؤثران بشكل مباشر على فرص الأعمال التجارية ورفاه المستهلك؛ وتؤدي السياسات ذات الصلة دوراً مباشراً وأساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وفي الحد من الفقر، مما يؤكد الحاجة إلى التكامل في التصميم والتنفيذ. ومن المهم مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين هاذين المجالين من مجالات السياسة العامة، وتهيئة بيئة أعمال تنافسية تعود بالنفع على المستهلكين والشركات على حد سواء، وفي سياق التعامل مع التحديات والفرص المرتبطة بالاقتصاد الرقمي. وسيواصل الأونكتاد استكشاف الكيفية التي يمكن بها لسياسات المنافسة وحماية المستهلك أن تسهم في الاستدامة، بصفته يشترك في قيادة برنامج إعلام المستهلك التابع لشبكة "كوكب واحد" في الفترة 2023-2024.

56- وما فتئ الأونكتاد يشارك بصورة متزايدة في أعمال مشتركة مع اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وهو على اتصال بالمنسقين المقيمين للأمم المتحدة، من أجل مواصلة استكشاف سبل التعاون فيما بين الوكالات بالنظر إلى الخبرة المكتسبة في الميدان من أجل مساعدة البلدان النامية على نحو أفضل. وواصل الأونكتاد أيضا إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية للجمع بين الخبرات وتأمين التمويل من أجل دعم البلدان النامية.

57- وأخيراً، سيواصل الأونكتاد عمله الجاري لمساعدة المنظمات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية على وضع قواعد ومبادئ المنافسة وحماية المستهلك وإنفاذها، بالتعاون مع السلطات الوطنية. ويدعم التعاون الإقليمي هيئات المنافسة الفتية والصغيرة ووكالات حماية المستهلك، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المتوقع أن يزداد هذا العمل، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا الوسطى.